

كما تمت قرائته **Tel que prononcé**

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري



كلمة السيد سمير الطيّب

**وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
بمناسبة مشاركته في أشغال الدورة الأربعين
لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة**

روما، 3-8 جويلية 2017

السيد رئيس المؤتمر،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيد الأمين العام للأمم المتحدة للأغذية والزراعة،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، في البداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لإدارة أشغال الدورة الأربعون للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، متمنياً لكم كل النجاح والتوفيق في تسيير أشغال هذا المؤتمر.

وأريد بهذه المناسبة أن أتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وعلى رأسها جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام، وكلّ العاملين معه.

وأود هنا أن أئوه بالتدخلات الإيجابية والعمليات الميدانية التي تنجز في إطار البرامج والمشاريع التنموية في بلداننا، والتي ساهمت بصفة عامة في إرساء مناهج تشاركية تنموية لتحسين استغلال الموارد الطبيعية ودعم القدرات الوطنية في عديد المجالات المتعلقة بقطاع الفلاحة والصيد البحري وتحسين نتائجه الفنية والاقتصادية وتفعيل دوره في تنمية الجهات الداخلية.

أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

ينعقد مؤتمرنا هذا في ظرف يتميز بتراجع أوضاع الأمن الغذائي في العالم، إذ بالرغم من الجهود الدولية لمعالجة قضية انعدام الأمن الغذائي، إلا أن نحو مئة وثمانية ملايين شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال عام 2016، وهي زيادة كبيرة مقارنةً بنحو 80 مليون شخص عام 2015.

ولقد أجمعت العديد من الدراسات العالمية والوطنية المتعلقة بالمناخ على أن العالم سيشهد خلال العقود المقبلة حدوث تغيّرات مناخية لها تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على الموارد الطبيعيّة وهو ما سينعكس سلبا على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول وبلادنا ليست بمنأى عن هذه التأثيرات، إذ تعتبر من بين البلدان المتوسطة الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية للتغيّرات المناخية. حيث عرفت خلال السنوات الاخيرة ارتفاع حاد لدرجات الحرارة على كامل السنة وانخفاض في كميات الأمطار وتواتر فترات الجفاف الطويل المدى وموجات الحرّ الشديدة والعواصف والفيضانات وارتفاع مستوى البحر. وقد شهدت بلادنا خلال موفى شهر جوان موجة حرارة كبرى اتسمت بدرجات حرارة اكبر بـ 10 درجات من المعدلات.

ولمّا أصبحت التغيّرات المناخية واقعا ملموسا يؤثر بصفة مباشرة على توازن المنظومات البيئية والقطاع الزراعي والأمن الغذائي العالمي، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء هذا الموضوع العناية الكافية، لاسيّما من خلال الالتزام بتنفيذ "اتفاق باريس"، والذي يشمل خاصة التزام كلّ الدول بالتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة للحدّ من ارتفاع معدّل درجة الحرارة في أفق 2100 إلى 2 درجة كأقصى حدّ، والعمل على دعم الآليات في مجال التأقلم مع التغيّرات المناخية، والتقليص من تداعياتها.

أصحاب السعادة،

حضرات السيّدات والسّادة،

تسعى بلادنا على المستوى الوطني، إلى إيلاء القطاع الفلاحي الأهمية التي يستحقها باعتبار الدور المحوري الذي يلعبه في ضمان التنمية العادلة والمتوازنة وفي النهوض بالمناطق الريفية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وفي دفع التصدير والحفاظ على التوازنات التجارية مع الخارج، وبالتالي فإن العمل على استدامة القطاع الفلاحي هو خيار استراتيجي بالنسبة لتونس.

وترمى الرؤية المستقبلية لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الخماسية المقبلة إلى دعم موقعه ودوره في الاقتصاد الوطني ومساهمته في التنمية الجهوية والريفية وإكسابه قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية وجاذبية للاستثمار وتأمين دخلا مجزيا للفلاح والبحار وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة في ظل التغيرات المناخية وتعزيز الأمن الغذائي الذي يعد خيارا استراتيجيا ثابتا طبقا لما نص عليه دستور الجمهورية الثانية.

وعلى هذا الأساس وحرصا على الحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، فقد تضمن المخطط الخماسي للتنمية في الفلاحة والصيد البحري 2016-2020 برنامج عمل يركز أساسا على وضع مخطط وطني للتأقلم مع تغيّر المناخ يشمل أنظمة الإنتاج الفلاحي والصيد البحري و يقوم بالأساس على الأهداف الاستراتيجية التالية:

أولا- تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية،
ثانيا- معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي
الدولية الفلاحية،

ثالثا- النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها،

رابعا- دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي، من أجل الارتقاء بالفلاحة التونسية إلى
فلاحة عصرية ومتطورة مواكبة للمستجدات التقنية والمعرفية، وتحسين
البنية الأساسية بالمناطق الريفية ومراجعة آليات التشجيع على الاستثمار،

خامسا- النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية.

وبهدف تشجيع الشباب على الاستثمار في القطاع الفلاحي، فقد تم إقرار جملة من
الحوافز تتمثل في:

- إمكانية حصول الشبان والمهندسين على قروض عقارية بشروط ميسرة
لاقتناء أراضي فلاحية بهدف استغلالها وتنميتها

• تمكين الفلاحين الشباب وأبناء الفلاحين والفنيين الفلاحيين خاصة منهم أصحاب شهادت التعليم العالى الفلاحي من كراء مقاسم فلاحية تابعة للدولة للاستثمار فيها واحيائها

• وضع خطة لبعث محاضن في مؤسسات التعليم العالى الفلاحي لتكون فضاء لإيواء حاملي أفكار المشاريع ومرافقتهم من فكرة المشروع الى فترة إنجازه بما يمكن من خلق جديد من الباعثين الشباب

حضرات السيدات والسادة

إنّ بلادنا حريصة على مواصلة جهودها التنمويّة في المجال الفلاحي قصد تحسين مؤشّرات الأمن الغذائي وتوفير ظروف العيش الكريم لاسيّما بالمناطق الأقلّ حظًا، ونأمل أن تجد كلّ هذه البرامج والسياسات الدعم والمساندة اللازمين من قبل شركائنا، خاصّة منظّمة "الفاو"، حيث سنعمل على تثمين نتائج المشاريع المنجزة لبلورة مشاريع استثمارية هادفة.

وشكرا لكم والسلام لجميعكم